

تقرير مجلس الإدارة
تقرير الحوكمة الحادي عشر

تقريرنا وفريقنا

الأكثر
2023

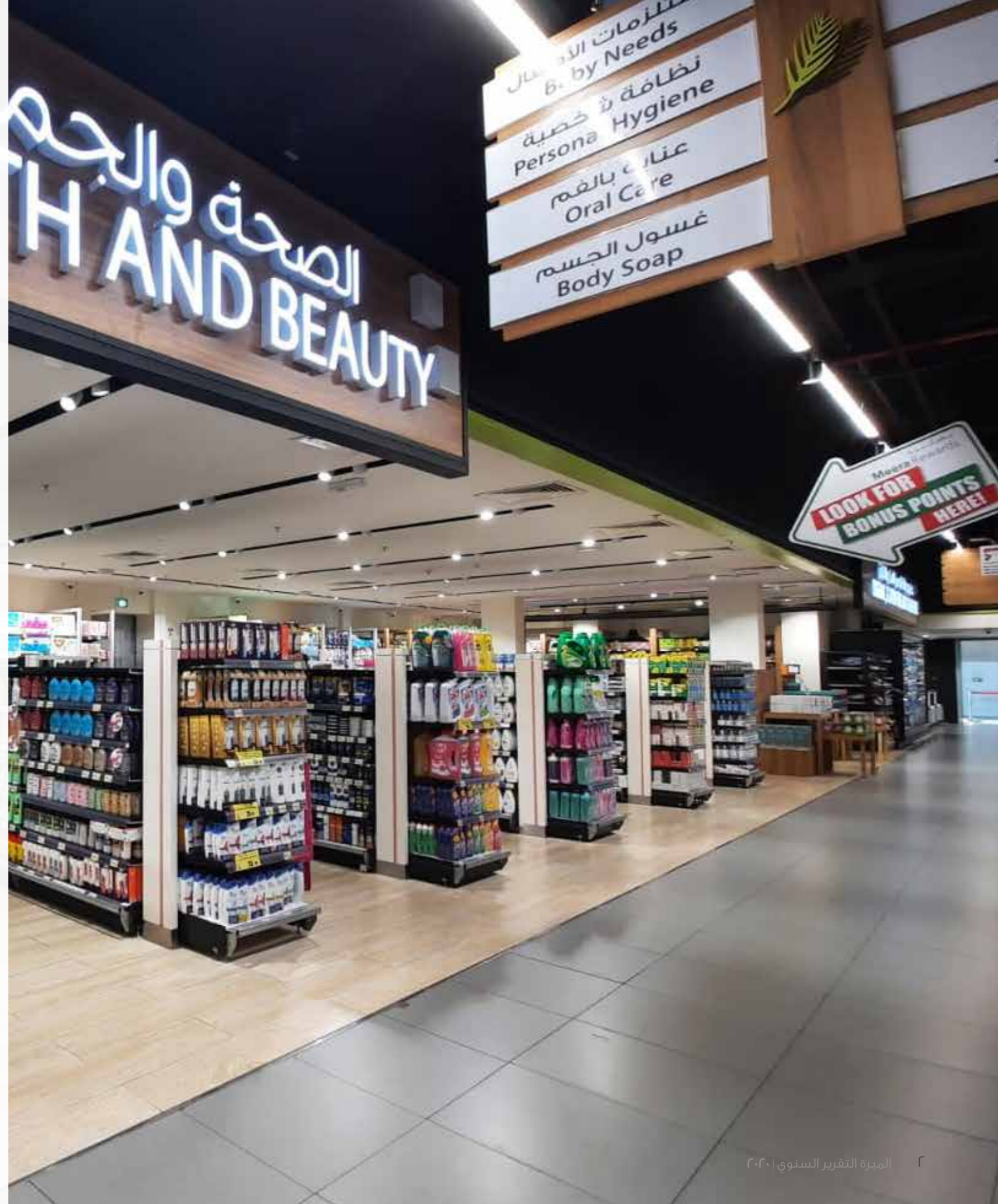
الميرة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا في مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الاستهلاكية ش.م.ع.ق («الشركة») والشركات التابعة لها («المجموعة») أن نقدم لكم تقرير الحوكمة الحادي عشر لعام ٢٠٢١، عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كجزء من التقرير السنوي الصادر عن الشركة.

بالرغم من التغيير الكبير الذي أحدثته جائحة كوفيد ١٩ في العالم أجمع خلال العام ٢٠٢٠، إلا أننا حرصنا على المُضيّ قدماً بخطى ثابتة نحو تحقيق الرؤية الوطنية لشركة الميرة، على ضوء مبادئ الإدارة والحكم الرشيد التي رسّختها مبادئ الحوكمة والتي تركت بصمة إيجابية انعكست على أداء الشركة بصورة عامة، في ظل هذه الظروف.

وعلى مدار العام وبمساعدة فريق الإدارة العليا فقد سعى مجلس الإدارة من خلال دراسة الممارسات والأنظمة الخاصة بالحوكمة، والإشراف على تطبيقها، للتأكد من كفايتها لتلبية جميع متطلبات الجهات ذات الإختصاص في دولة قطر.

وهذا ما أثر إيجاباً للحصول على أفضل النتائج على مستوى شركة الميرة، يمثل هذا التقرير الإفصاح السنوي عن أنظمة وممارسات الحوكمة، وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

نيابة عن مجلس إدارة شركة الميرة و الإدارة التنفيذية العليا، نشكر جميع المساهمين على ثقتهم المستمرة.

عبدالله بن عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير حوكمة الشركة الحادي عشر عن السنة المالية ٢٠٢٠

مخاطر إعداد التقارير المالية:

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في إما أن البيانات المالية لا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء غير المقصودة، أو المتعمدة «الإحتيال»، أو بسبب عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من كشوف أو إفصاحات القوائم المالية على أخطاء «أو عن طريق السهو» قد تكون جوهرية. تعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على تلك البيانات المعروضة.

لحد من هذه المخاطر في إعداد التقارير المالية، أنشأت الشركة الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية (ICOFR) بهدف تقييم ضمان معقول وليس مطق ضد الأخطاء الجوهرية، وقد أجرت تقييماً لفعالية الرقابة الداخلية للشركة على القوائم المالية بناء على الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣): الصادر عن لجنة المنظمات الراعي للجنة (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission “COSO”).

كما أوصت (COSO) بوضع أهداف محددة لتسهيل التصميم وكذلك فعالية تقييم التشغيل للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية (ICOFR)، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية وفقاً للآتي:

- الوجود/ الوجود - الموجودات والمطلوبات موجودة وحدثت المعاملات.
- التكامل: - يتم تسجيل جميع المعاملات، يتم تضمين أرصدة الحسابات البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول وخصوم.
- العرض والإفصاح - التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية مناسب.

مع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية بما في ذلك (ICOFR)، بصرف النظر عن مدى حسن إدارته وتشغيله، يمكن أن يوفر فقط ضماناً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام التحكم هذا، على هذا النحو قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة ب (ICOFR) جميع الأخطاء والاحتيايل، علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب الأخذ في الاعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

١. تقرير حوكمة الشركة

تتطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات، والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال التوجيه الفعّال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام فطنة إدارة الأعمال بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة.

نحن في شركة الميرة، على وجه التحديد، ملتزمون بتلبية إحتياجات عملائنا لأننا نعتقد أنها ستضمن تلبية تطلعات أصحاب المصلحة الآخرين، نحن نؤمن بأن حوكمة الشركات الجيدة توفر طريقة فعالة للوفاء بكل من تطلعات العملاء وأصحاب المصالح، نحن نؤمن بأن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني.

ومن أجل خدمة عملائنا وشركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة الميرة بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية. إن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الذي أصدر من هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA CGC») بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧، في حين أن المرجعية العامة هي للقوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر وبورصة قطر، بالإضافة الى أنظمة الحوكمة الدولية المعترف بها.

إنّ تقرير الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صمم ونفذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة الميرة للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢. تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية المعمول بها

يتولى مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الاستهلاكية ش.م.ع.ق («الشركة») والشركات التابعة لها («المجموعة») المسؤولية الكاملة لإنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية الكاملة المعمول بها لإعداد التقارير المالية (ICOFR). إن الرقابة الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية وإعداد البيانات المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). حيث يتضمن (ICOFR) ضوابط الإفصاح والإجراءات المصممة لمنع الأخطاء.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

يتحمل رؤساء الشركات والوظائف مسؤوليات تتسق الأنشطة التشغيلية الخاضعة لسيطرتهم بحيث تتوافق مع إستراتيجية شركة الميرة للمواد الاستهلاكية ومتوافقة مع جميع السياسات الداخلية «على جميع المستويات/ المجموعة الأعمال، الوظيفة والبلد» واللوائح والقوانين الخارجية التي تنطبق على الأعمال والوظائف.

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وظائف الأعمال ووظائف البنية التحتية مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. نتيجة ذلك، ينطوي تشغيل الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية (ICOFR) على موظفين في وظائف مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط الحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية (ICOFR) من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف الى تقليل من مخاطر البيانات المالية الخاطئة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف داخل السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات.
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو كشفية في طبيعتها
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. تشتمل الضوابط التي تأثير غير مباشر على البيانات المالية على ضوابط مستوى الكيان وضوابط عامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن ضوابط التحكم التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، التسوية التي تدعم مباشرة عنصر لوحة الميزانية العمومية.
- ميزة المكونات الالية واليدوية. الضوابط الالية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وفحص الواجهة على إكمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية:

قامت المجموعة بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية (ICOFR) للعام ٢٠٢٠، وتضمنت عملية التقييم أيضا مدى مناسبة التصميم، والتطبيق ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية (ICOFR) و تم أخذ التالي في الاعتبار:

- خطر الأخطاء في بنود بيان البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الجوهرية وقابلية عدم توفر أخطاء في البيانات المالية.
- حساسية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم وتشغيل نظام (ICOFR) فعالاً أم لا، يتم إنشاء الأدلة نفسها من إجراءات متكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم (ICOFR). تشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً للتقييم. حيث أن أقل هذه الأدلة قد تثير إهتمام الإدارة أو قد تثبت النتائج.

تضمن تقييم الإدارة مراجعة للضوابط المتعلقة بالعمليات التالية:

- الإيرادات
- عملية إغلاق وترحيل البيانات الختامية
- الخزينة و الاستثمارات
- رواتب الموظفين
- الأصول الثابتة و الاصول غير الملموسة
- المشتريات و المصروفات
- إدارة المخزون

تضمنت عملية التقييم أيضاً تقييماً لتصميم تطبيق وتقييم فعالية تشغيل أنظمة الرقابة العامة على مستوى الشركة، وأنظمة الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة على الإفصاح.

النتيجة:

نتيجة لعملية تقييم التصميم والتطبيق، وعملية تقييم فعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية (ICOFR) لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية، وخلصت الإدارة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية (ICOFR) قد تم تصميمها بشكل مناسب وتم تشغيلها بشكل فعال حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من جميع النواحي

الجوهرية، وعدم وجود نقاط ضعف كبيرة قد تؤثر على المركز المالي للمجموعة خلال العام.

٣. تقرير مجلس الإدارة حول إلتزام الشركة لقوانين هيئة قطر للمال المطبقة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

من متطلبات المادة الثانية (٢) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ بشأن قانون حوكمة الشركات، من جميع الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية اتخاذ خطوات للامتثال لأحكام القانون خلال الفترة المسموح بها.

وبتوجيه من مجلس إدارتها، عملت الميرة على تطوير وتحقيق الامتثال الكامل لمتطلبات هذا النظام. وشمل ذلك تعاقد الميرة مع مستشار دولي محترف للعمل بشكل مشترك مع الأشخاص المعنيين في الشركة للتوفيق بين الشركة ومتطلبات النظام.

لقد شارك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الشركة في الجهود المبذولة للامتثال لأحكام القانون على أساس مبدأ الشفافية والعمل التعاوني.

بالإضافة إلى الجهود التي تم بذلها، ستواصل الشركة جهودها لضمان الامتثال لأحكام القانون.

٤. المساهمون

إن شركة الميرة تحترم قيمة حقوق مساهميها وتقديرها، وقد أرست آليات إدارة حقوق المساهمين في النظام الأساسي للشركة لضمان إحترامها بطريقة عادلة ومنصفة.

فالحقوق المنصوص عليها للمساهمين في النظام الأساسي للشركة تشمل على وجه التحديد أمور منها، الأولوية في إكتتاب أسهم شركة الميرة، والوصول إلى سجلات الملكية، وحضور الجمعية العامة السنوية العادية والغير عادية، وممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت إلى الوكلاء، وتوزيع الأرباح وفقاً للجمعية العامة العادية، وطلب عقد إجتماع الجمعية العامة، وضع ومناقشة جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية، وحق الحصول على الردود على الأسئلة المطروحة، وطريقة التصويت لانتخاب المجلس، والمشاركة في القرارات الرئيسية من خلال الجمعية العامة العادية، وما إلى ذلك.

٥. معلومات المساهمة

تأسست شركة الميرة للمواد الإستهلاكية كشركة مساهمة قطرية وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ بتحويل الجمعيات التعاونية إلى شركة مساهمة قطرية. تم إصدار القرار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ من قبل وزارة التجارة والصناعة لتأسيس الشركة وفقاً لأحكام المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ بشأن الشركات التجارية ونظام التأسيس الخاص بها. وتم توفيق أوضاع الشركة بموجب قرارات اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٦م. بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥م بإصدار قانون الشركات التجارية واحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلة.

رأس مال الشركة هو ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، مقسم إلى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بعد تجزئة السهم، بقيمة اسمية ١ ريال قطري للسهم الواحد.

أدرجت شركة الميرة في سوق قطر للأوراق المالية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩ (مؤشر رمز شركة الميرة هو: MERS) على قائمة الإدراج في ضوء المساهمة التالية:

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة
شركة قطر القابضة	٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٦٪
كافة مساهمين القطاع الخاص	١٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٤٪

يحدد النظام الأساسي المعدل للشركة بأن شركة قطر القابضة تمتلك ٢٦٪، وأن إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها أحد المساهمين يجب ألا تتجاوز ٥٪ ومن هنا نود أن نوضح عن نسبة مساهمة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، حيث تمتلك ٦,٩٪ أي ما يعادل ١٢,٧٨٣,٢٦٦ من إجمالي أسهم الشركة. وحرصاً من الشركة على الإلتزام بالنسبة القصوى لما يمكن أن يمتلكها أي مساهم في الشركة، فإن شركة الميرة تعتمد على سوق قطر للأوراق المالية للحصول على معلومات صحيحة وحديثة لسجل المساهمين و تحتفظ بها.

٦. مجلس الإدارة ، لجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على حوكمة شركة الميرة، كما أنه يتولى مسؤولية الإشراف على الأنشطة التجارية والعمليات و إدارة شؤون الشركة بشكل فعال.

مسؤوليات مجلس الإدارة محددة في النظام الأساسي للشركة، إطار الحوكمة و محددة بشكل أوسع في ميثاق مجلس الإدارة، إمتثالاً لنظام الحوكمة الصادر من هيئة قطر للأسواق

المالية المادة ٨، يمكن الإطلاع على ميثاق مجلس الإدارة في موقع الشركة www.almeera.com.qa/investors/corporate-governance/board-charter

الرد على استفسارات محددة من وسائل الإعلام أو للرد على الشائعات عن طريق الرفض أو الإثبات.

٧. تفويض المهام

تم توثيق تفويض السلطات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل الوظائف في إطار الحوكمة، مع وجود حدود واضحة للسلطة بالإضافة للإحترام الصارم لمبدأ التوقيع المزدوج، والمتطلبات المتناسبة مع مبدأ (العيون الأربعة) و لإعتماد الصفقات التجارية. كما إعتد مجلس الإدارة الإجراءات والسياسات التشغيلية في إجتماعه السابع المنعقد يوم الإثنين بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١١، وفقاً للدراسات المتخصصة التي قام بها مجموعة من الخبراء الإستشاريين.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه، ستستمر الشركة في جهودها بتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث كافة موثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة بالشركة حسب المتطلبات الجديدة.

٧.١. ميثاق المجلس

وفقاً لأحكام نظام الحوكمة ، قام مجلس الإدارة بتعديل ميثاق مجلس الإدارة ليعكس متطلبات قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم ٥ لعام ٢٠١٦ ، يحدد ميثاق مجلس الإدارة مهام المجلس وواجباته ومسؤولياته المتعلقة بالعمل والمساعدة عن طريق ممارسة صلاحياته لتحقيق أهداف الشركة. يتم نشر ميثاق المجلس المعدل على موقع الشركة للرجوع إليه بشكل عام من قبل أصحاب المصلحة.

٧.٢. مدونة قواعد السلوك المهني

يلتزم مجلس إدارة شركة الميرة بأعلى معايير النزاهة والسلوك التجاري، ويرى المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح الميرة، ومساهمتها، وعملاء شركة الميرة. وسيتم نشر قواعد السلوك المهني المحدثة على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

قام مجلس الإدارة بإعتماد مدونة قواعد السلوك المهني ليعكس إلتزامه بأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة الأخلاقية والمهنية، سيتم نشر مدونة قواعد السلوك المهني في موقع الشركة الإلكتروني لمرجعية أصحاب المصالح.

٧.٣. تكوين المجلس

وفقاً للنظام الأساسي المعدل للشركة، يتألف مجلس إدارة شركة الميرة من ٧ أعضاء، تم تعيين إثنان (٢) منهم عن طريق شركة قطر القابضة من بينهما رئيس المجلس. كما انتخب الأعضاء الخمسة المتبقون عن طريق الإقتراع السري والذي شمل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.

وقد قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي ليتوافق مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

ويمكن الحصول على تفاصيل إضافية عن أعضاء مجلس الإدارة متضمنه في الجزء الخاص بأعضاء مجلس الإدارة لهذا التقرير في الملحق ١

الرقم	الاسم	المسمى	التعيين الأول	التمثيل	الوضع	الأصهم عند الترشيح	الأصهم في
١	المهندس/عبدالله بن عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي	الرئيس	مارس ٢٠١٩	شركة قطر القابضة	غير مستقل	لا ينطبق	لا ينطبق
٢	السيد/علي بن هلال علي عمران الكواري	نائب الرئيس	مارس ٢٠١٩	شركة قطر القابضة	غير مستقل	لا ينطبق	٤,٢٤٠
٣	الأستاذ الدكتور/ خالد إبراهيم السليطي	عضو	مارس ٢٠١٩	المساهمين	مستقل	٢,٠٠٠	٢٢١,٢١٠
٤	السيد/محمد هاشم عبدالله المصطفي الهاشمي	عضو	مارس ٢٠١٩	المساهمين	مستقل	٣٦,٥٠٠	٢٣,٦١٠
٥	الشيخ/ نايف بن عبيد بن محمد ال ثاني	عضو	مارس ٢٠١٩	المساهمين	مستقل	٦٩,٥٠٠	٧,٠٦٠
٦	السيد/هتمي علي خليفة الهتمي	عضو	أبريل ٢٠١٩	المساهمين	غير مستقل	٢٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠
٧	السيد/ عيسى خالد عيسى المسلماني	عضو	أبريل ٢٠١٩	المساهمين	مستقل	٢٠٠٠	-

٧.٤. إجتماعات المجلس

يجتمع مجلس إدارة الشركة بشكل دوري ومنتظم، حيث يجب أن لا يقل عدد إجتماعات المجلس عن ٦ إجتماعات سنوياً، وقد عقد مجلس إدارة شركة الميرة ١٠ إجتماعات خلال العام ٢٠٢٠.

إجتماعات المجلس	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الأعضاء الغائبين
١	٢٠-يناير-٢٠	٧/٧	٠
٢	١٩-فبراير-٢٠	٧/٦	١
٣	١٦-أبريل-٢٠	٧/٦	١
٤	١٤-يوليو-٢٠	٧/٦	١
٥	٥-أغسطس-٢٠	٧/٦	١
٦	١٢-أغسطس-٢٠	٧/٦	١
٧	٨-سبتمبر-٢٠	٧/٦	١
٨	٢٣-أكتوبر-٢٠	٧/٧	٠
٩	٢٨-أكتوبر-٢٠	٧/٧	٠
١٠	٢٨-ديسمبر-٢٠	٧/٥	٢

٧.٥. أنشطة مجلس خلال العام ٢٠٢٠

خلال العام ٢٠٢٠، أحرز مجلس إدارة الميرة أهدافاً عدة في مجال الحوكمة و قام بالإشراف أيضاً على تنفيذ عدد من المبادرات الناجحة، من ضمنها:

- اعتماد خطة العمل الإستراتيجية لثلاث سنوات
- المصادقة على تقرير الحوكمة لسنة ٢٠٢٠.
- المصادقة على جدول اعمال الجمعية العمومية.
- اعتماد الحسابات الختامية الموحدة والمدققة للسنة المالية ٢٠٢٠.
- المصادقة على العطاءات.
- مناقشة تحديث / تطوير العمليات التشغيلية في الشركة.
- مناقشة المبادرات الاستثمارية في شركة الميرة.
- مناقشة المسائل القانونية الخاصة بشركة الميرة.
- تقييم الإدارة التنفيذية للشركة وتقييم الأداء الشامل للشركة.
- تقييم أنشطة لجان مجلس الإدارة وإستعراض تقارير عمل اللجان السنوية.
- الموافقة على توصيات لجنة المكافآت والترشيحات بصرف مكافأة أداء سنوي للإدارة التنفيذية.

من أجل توفير وسيلة منظمة ومحددة لتحقيق أهداف الشركة و القيام بتحديد المسائل المتخصصة والمحددة في الوقت المناسب، قام مجلس إدارة الشركة بتكوين لجان المجلس التالية بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات:

- لجنة التدقيق والمخاطر
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة المناقصات و المزايدات

لتفاصيل أوفى حول لجان المجلس تتوفر في القسم ٧.

إضافة الى ذلك، قام مجلس الإدارة بتفويض مهام إدارة الشركة اليومية للرئيس التنفيذي، بموجب توجيهات وصلاحيات مفوضة محددة، وتظل المسؤولية النهائية لدى مجلس الإدارة.

الواجبات والمهام التي تم تفويضها للرئيس التنفيذي

■ وضع وتنفيذ إستراتيجية مجلس الإدارة المعتمدة تعكس الأهداف والأولويات الطويلة الأجل.

■ تنفيذ إطار حوكمة الشركات الذي إعتد من مجلس الإدارة

■ تحمل المسؤولية الكاملة أمام مجلس الإدارة لجميع جوانب عمليات الميرة والأداء.

■ الحفاظ على الحوار بشكل مستمر مع مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة.

■ بناء والحفاظ على فريق إدارة فعال.

■ ضمان التخطيط التشغيلي الكافي وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

■ رصد عن كثب للعمليات والنتائج المالية وفقاً للخطة والميزانيات

■ تمثيل الميرة للعملاء الرئيسيين، والجمعيات المهنية، ومقدمي الخدمات والمنظمين، والحفاظ على علاقات عامة داخلية وخارجية فعالة والتصرف، بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة، كمسؤول إتصال معتمد من الميرة مع وسائل الإعلام من أجل التصريحات الصحفية.

■ نشر مبادرات شركة الميرة

يمكن الاطلاع على مؤهلات وخبرات المدير التنفيذي في الملحق ٢

قام مجلس الإدارة بتعيين الرئيس التنفيذي كمتحدث رسمي معتمد للتحديث نيابة عن الشركة لنشر المعلومات العامة أو

٧,٦. تعريف أعضاء مجلس الإدارة وتطوير التعليم المستمر

قامت الميرة بتطوير برنامج تعريف وبرنامج تعليمي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد بمجرد تعيينهم، لجعلهم أكثر إلماماً مع جميع جوانب الأنشطة التجارية في الميرة، هيكل الشركة، الإدارة وجميع المعلومات الأخرى التي تساعد في تمكين أعضاء المجلس من تحمل مسؤولياته.

في العام ٢٠٢٠، قامت شركة الميرة بتنظيم برنامج تدريبي لأعضاء مجلس الإدارة حول نظام حوكمة الشركات.

توفر سياسة تدريب أعضاء مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد لأعضاء المجلس حول البرنامج التعريفي، وبرنامج التعليم المستمر بشكل يمكنهم الاعتماد عليه.

٧,٧. عدم الحظر بين المناصب

ضمنت الشركة فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، كما أن رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أي من لجان المجلس.

إضافة إلى ذلك، قام رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بتقديم إقرار خطي مكتوب سنوي بعدم الجمع بين المناصب المحظورة وفقاً لأحكام المادة ٧ من نظام الحوكمة.

٧,٨. واجبات رئيس مجلس الإدارة

رئيس المجلس هو المسؤول عن ضمان حسن سير العمل في المجلس، بطريقة مناسبة وفعالة بما في ذلك إيصال المعلومات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الإدارة.

أن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة تشمل - ولكنها لا تقتصر على- رئاسة المجلس، والاجتماعات العامة، وضمان سير فعال لإجتماعات المجلس، وتشجيع أعضاء المجلس على المشاركة الفعالة، والموافقة على جدول أعمال إجتماعات المجلس، وتسهيل التواصل الفعال مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، وتقييم أداء المجلس بشكل سنوي.

٧,٩. التزامات أعضاء مجلس الإدارة

كل أعضاء مجلس الإدارة ملتزمون بواجباتهم ومسؤولياتهم المستحقة للشركة على النحو المنصوص عليه في ميثاق مجلس الإدارة، ووفقاً للقانون وبموجب المادة ١٢ من نظام الحوكمة على وجه التحديد.

٧,١٠. تقييم أداء المجلس

قامت شركة الميرة بتطوير برنامج تقييم لمجلس الإدارة، و لجان مجلس الإدارة إمتثالاً لأحكام نظام الحوكمة.

قام رئيس مجلس الإدارة بعمل تقييم شامل للمجلس ككل ولجان المجلس لتحديد ما إذا كان المجلس ولجانه فاعلين بالشكل الأمثل، و أن مشاركتهم تصب في المصلحة العليا للشركة، وقد كانت نتائج تقييم المجلس كالآتي:

الرقم	ممتاز
١	مجلس الإدارة
٢	لجنة التدقيق والمخاطر
٣	لجنة الترشيحات والمكافآت
٤	لجنة المناقصات والمزايدات

إضافة الي ذلك، قام رئيس المجلس عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت بعملية تقييم شاملة لأعضاء المجلس، وعملية تقييم ذاتي لأعضاء المجلس.

٨. لجان المجلس

أنشأ المجلس ثلاث لجان وهي لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة المناقصات والمزايدات، وذلك لتسهيل أعمال المجلس والمساعدة في تنفيذ مسؤولياته وقراراته حسب متطلبات نظام الحوكمة،

تشكيل لجان مجلس الإدارة كالتالي:

الرقم	العضو	الدور في المجلس	لجنة التدقيق والمخاطر	لجنة الترشيحات و المكافآت	لجنة المناقصات والمزايدات
١	المهندس عبدالله بن عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي	الرئيس			
٢	السيد / علي بن هلال علي عمران الكواري	نائب الرئيس			رئيس اللجنة
٣	الأستاذ الدكتور/ خالد إبراهيم السليبي	عضو		رئيس اللجنة	عضو اللجنة
٤	السيد / محمد عبدالله المصطفي الهاشمي	عضو	عضو اللجنة	عضو اللجنة	عضو اللجنة
٥	الشيخ/ نايف بن عيد بن محمد ال ثاني	عضو	رئيس اللجنة		
٦	السيد / هتمي علي خليفة الهتمي	عضو		عضو اللجنة	
٧	السيد / عيسى خالد عيسى المسلماني	عضو	عضو اللجنة		

٨,١. لجنة التدقيق والمخاطر

تأسست لجنة التدقيق والمخاطر في عام ٢٠٠٥ من قبل مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها لمجلس الإدارة، ولها تفويض على النحو المنصوص عليه في ميثاق مجلس الإدارة والذي يتضمن مراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للسنة المحاسبية والفترة حتى تاريخ الموافقة على القوائم المالية. يتمتع أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر بالخبرة اللازمة لأداء مهام لجنة التدقيق والمخاطر وولايتها.

بشكل عام، فإن لجنة التدقيق والمخاطر تسعى إلى ضمان أن تكون عملية الإدارة بأكملها توفر رقابة كافية على المخاطر الأساسية لشركة الميرة، من خلال النظر في التقارير الدورية من المراجعة الداخلية والخارجية، إلى جانب المناقشات مع كبار المديرين.

تتكون لجنة التدقيق والمخاطر من ٣ أعضاء وامين سر:

الرقم	الاسم	المسمى	الوضع	استقلالية
١	الشيخ / نايف بن عيد محمد ال ثاني	الرئيس	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٢	السيد/ محمد بن عبدالله المصطفي الهاشمي	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٣	السيد/ عيسى بن خالد عيسى المسلماني	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٤	السيد/ السيد محمد سالم	أمين سر	تنفيذي - التدقيق الداخلي	غير مستقل

بالتشاور مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي، يتم النظر في نطاق وخطة التدقيق الداخلي والخارجي.

بالتعاون مع رئيس التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، يتم مراجعة تنسيق جهود التدقيق، وضمان إكمال التغطية، وتخفيض الجهود المكررة، والإستخدام الفعال لموارد التدقيق.

بالتعاون مع مدير الشؤون المالية ومدققي الحسابات الخارجيين وعند الإنتهاء من المراجعة الفصلية والفحص السنوي، تتم مراجعة ما يلي:

- القوائم المالية الربعية والسنوية المدققة والبيانات المالية المراجعة السنوية والحواشي ذات الصلة، ونزاهة التقارير المالية للشركة وفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها في الشركة.

- تتولى لجنة التدقيق والمخاطر الموافقة بالنيابة عن المجلس، على كل القوائم المالية الربع سنوية والإعلانات المتماثلة لثلاث الأرباع الأولى من كل سنة مالية.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر ٧ مرات خلال العام ٢٠٢٠، ويتكون الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة من أصحاب الخبرة المالية والمحاسبية. وتم توثيق مسؤوليات اللجنة في ميثاقها الحالي هي على النحو التالي:

إعادة النظر بشكل سنوي في موثاق الإمتثال، ولجنة التدقيق والمخاطر ، التدقيق الداخلي، والتوصية إلى المجلس بالتغييرات أو التحديثات.

التوصية للمجلس بمرشحي مدققي الحسابات الخارجيين، والموافقة على تعويضات مدققي الحسابات الخارجيين، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، ومدى فعاليتها.

الموافقة على أي عمل غير التدقيق والتي يتعين على مدققي الحسابات الخارجيين القيام بها.

تأكيد وضمان إستقلال رئيس (رؤساء) الإمتثال، والتدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين، بما في ذلك مراجعة الخدمات الإستشارات الإدارية، والرسوم المرتبطة بها التي يقدمها المدققون الخارجيون، كل ذلك بشكل سنوي.

بالتعاون مع اللجان الأخرى، والإدارة، رئيس (رؤساء) الإمتثال، التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، تتم مراجعة المخاطر الهامة أو احتمالات التعرض الموجودة، وتقييم خطوات الإدارة المتخذة للحد من هذه المخاطر على الشركة.

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر التوصية إلى مجلس الإدارة، الموافقة على النتائج المالية السنوية والإعلانات ذات الصلة:

- تدقيق المدققين الخارجيين للقوائم المالية السنوي والتقارير المرتبطة بها.
- مدى كفاءة نظام الرقابة المحاسبية للشركة.
- المساعدة المقدمة من الإدارة إلى المدققين الخارجيين.
- أي ملاحظات أو توصيات جوهرية ذات صلة من قبل المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين مع ردود الإدارة عليها.
- أي تغييرات جوهرية مطلوبة في خطة تدقيق المدققين الخارجيين، وأي صعوبات خطيرة أو خلافات مع الإدارة تمت مواجهتها خلال عملية التدقيق وإيجاد الحلول لها، وغيرها من المسائل المتعلقة بعملية التدقيق.

النظر والمراجعة السنوية لما يلي بالتعاون مع الإدارة ورئيس الإمتثال والتدقيق الداخلي:

- الملاحظات الجوهرية من قبل التدقيق الداخلي والإمتثال خلال السنة، وردود الإدارة الملحق بها؛
- كفاءة الرقابة الداخلية للشركة على نظام الإدارة والأعمال والتكنولوجيا والممارسات ومخاطر الإمتثال؛
- أي تغييرات مطلوبة في النطاق المخطط من قبل رئيس التدقيق الداخلي وخطط تدقيق الإمتثال.
- الموازنة والتوظيف في التدقيق الداخلي والإمتثال.

مراجعة الصفقات ذات المصلحة الشخصية، والأنشطة الغير ملائمة للشركة (إن وجدت).

يستعرض مع رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال أو الإدارة، نتائج مراجعة إمتثال الشركة للقوانين الخارجية وقانون السلوك المهني للشركة.

مراجعة المسائل القانونية والتنظيمية التي قد يكون لها أثر مادي على البيانات المالية، وسياسات الإمتثال المتبادلة ذات الصلة، والبرامج، والتقارير الواردة من الجهات التنظيمية.

الإشراف على إدارة إستمرارية الأعمال وتخطيط إستمرارية الأعمال لصالح الشركة.

لقاء رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال، ومدققي الحسابات الخارجيين، واللجان الأخرى، والإدارة في جلسات تنفيذية منفصلة لمناقشة أية أمور تكون من الواجب مناقشتها مع لجنة التدقيق والمخاطر.

النظر في وإعداد خطاب لإدراجه في التقرير السنوي والذي يصف تكوين لجنة التدقيق والمخاطر ومسؤولياتها، وكيف الوفاء بها.

إجراءات إعداد التقارير ومحاضر لجنة التدقيق إلى المجلس، مع التوصيات التي تراها لجنة التدقيق والمخاطر مناسبة.

وقد وفقت اللجنة لإتمام العديد من مهامها والتي كان أبرزها الأمور التالية:

مراجعة عروض مكاتب التدقيق لمراجعة بيانات السنة المالية ٢٠٢٠ والتحقق من وضع الضوابط الملائمة لإختيار العرض الأنسب منها.

اختيار شركة تدقيق خارجية ديلويت آند توش لمراجعة البيانات المالية للعام المالي ٢٠٢٠

اعتماد خطة عمل التدقيق الداخلي للعام المالي ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ .

مناقشة تقرير التدقيق الداخلي حول البيانات المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١

مناقشة واعتماد البيانات المالية للربع الأول من عام ٢٠٢٠ .

مناقشة واعتماد البيانات المالية للنصف الأول من عام ٢٠٢٠

مناقشة واعتماد البيانات المالية للربع الثالث من عام ٢٠٢٠

مناقشة التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الداخلي خلال الفترة

إطلاع ومناقشة اللجنة لتقارير التدقيق الداخلي عن متابعة تنفيذ التوصيات السابقة للسادة / برايس وتر هاوس والتدقيق الداخلي والخاصة ببعض إدارات الشركة.

مناقشة اللجنة تقرير الإدارة المالية بشأن شطب وتسوية الأرصدة المدينة لموردين ومستأجرين مع المخصص المكون لهذا الغرض ، وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها .

مناقشة سياسة التسعير للبيضاة بالشركة ومقارنة أسعار الميرة مع المنافسين بالسوق وتقديم التوصيات بشأنها

مناقشة سياسة أختيار الموردين وتقييم أدائهم وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها .

تكليف شركة إستشارية خارجية مكتب مازارث للحصول على خدمات معاونة للتدقيق الداخلي وذلك حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١

مناقشة واعتماد أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة حول التقارير المالية حسب متطلبات الحوكمة.

مناقشة تقارير لجنة الإبلاغ عن المخالفات والشكاوى خلال عام ٢٠٢٠م.

مناقشة تقرير المخاطر بالشركة لجميع الإدارات حتى نهاية الربع الثالث والمعد بواسطة السادة / بروتيفتي.

٨.٢. لجنة الترشيحات والمكافآت

تأسست لجنة الترشيحات والمكافآت في ٢٠١٢/١٢/١٦ حيث اعتمدت لجنة الترشيحات والمكافآت ميثاقاً لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها. ويُفصل هذا الميثاق الغرض من اللجنة وتكوينها، وإجراءات إجتماعاتها ومسؤوليات اللجنة.

وقد وفقت اللجنة لإتمام العديد من مهامها والتي كان أبرزها الأمور التالية:

■ إعداد تقرير تقييم مجلس الإدارة ٢٠٢٠ .

■ مناقشة سياسة علاوات الموظفين ٢٠٢٠ .

■ مناقشة سياسة تذاكر والإجازة ٢٠٢٠ .

■ قامت اللجنة بمناقشة تظلمات بعض الموظفين في نتائج التقييم السنوي وقدمت توصياتها للإدارة.

■ قامت اللجنة بمناقشة خطة التعاقب للوظائف الرئيسية للشركة.

■ مناقشة مكافآت لجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة.

■ قامت اللجنة بإجراء عملية تقييم شامل لأداء المجلس ككل و لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

وتعنى هذه اللجنة بعدة أمور أهمها:

■ دراسة وتقديم الترشيحات لشواغر مجلس الإدارة.

■ إجراء مراجعة دورية لمجلس الإدارة ولجانه للتأكد من مدى تطابق أعضائها مع المهارات والمعرفة المطلوبة

■ مراجعة طلبات الترشح المقدمة من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة و قامت بعمل توصياتها لمجلس الإدارة لإرسال نسخة من طلبات الترشح لهيئة قطر للأسواق المالية، إمتثالاً لأحكام نظام الحوكمة.

■ التأكد من وضع سياسة متكاملة للتعاقب والإحلال لأعضاء مجلس الإدارة.

■ إصدار خطابات التعيين لأعضاء مجلس الإدارة.

■ تقديم الإقتراحات لسياسة شاملة للتعويضات المالية.

■ مشاوره الرئيس التنفيذي للتعويضات المالية المقترحة لشاغلي الوظائف الإدارية العليا.

وتتكون هذه اللجنة من الأعضاء التالية أسمائهم، وقد إجتمعت ثلاث (٣) مرات خلال العام ٢٠٢٠:

الرقم	الاسم	المسمى	الوضع
١	الأستاذ الدكتور/ خالد بن إبراهيم السليطي	الرئيس	عضو مجلس إدارة
٢	السيد /محمد عبدالله المصطفي الهاشمي	عضو	عضو مجلس إدارة
٣	السيد / هتمي علي خليفة الهتمي	عضو	عضو مجلس إدارة
٤	السيد/ عبدالله علاء الدين الحكيم	أمين السر	محامي- سكرتير مجلس الإدارة

٨.٣ . لجنة المناقصات والمزايدات

تم إنشاء لجنة المناقصات والمزايدات من قبل مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٦ لتتأكد من أن الشركة لديها قرارات شراء فعالة. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تنفيذ الأعمال التجارية والخدمات المكتسبة من خلال أفضل الوسائل والشروط بأقل تكلفة ممكنة، تحدد لائحة المناقصات والمزايدات اختصاصات اللجنة.

وتتألف اللجنة من ستة (٦) أعضاء، ومراقباً في اللجنة، بالإضافة إلى سكرتير اللجنة :

الرقم	الإسم	الوضع
١	السيد / علي بن هلال علي عمران	رئيس اللجنة
٢	الأستاذ الدكتور/ خالد بن إبراهيم السليطي	عضو اللجنة
٣	السيد/ محمد عبدالله المصطفي الهاشمي	عضو اللجنة
٤	السيد/ مدير الأصول والممتلكات	عضو اللجنة
٥	السيد/ المدير التنفيذي للإدارة المالية	عضو اللجنة
٦	مدير الشؤون القانونية	عضو اللجنة
٧	موظف التدقيق الداخلي	مراقباً في اللجنة
٨	مسؤول أول تنسيق إداري	سكرتير اللجنة

اجتمعت اللجنة (٢٦) مرة خلال عام ٢٠٢٠ وتمثل مسؤوليات اللجنة في:

- طرح العطاءات واستلام العطاءات.
- دراسة وتقييم تقارير التقييم الفني والمالي في ضوء ما يقترحه مقدم الطلب (العارض).
- إصدار القرارات الخاصة بالعطاءات أو تقديم التوصيات بشأن أنسب عطاء ، وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في «نظام المناقصات والمزايدات».
- إعداد محضر كل اجتماع يوقع من قبل رئيس اللجنة والأعضاء الحاضرين في نهاية كل اجتماع لأغراض تسجيل أعمال اللجنة وتوصياتها .

٩ . أمين سر المجلس

عين مجلس الإدارة أمين سر المجلس، ويتولى أيضا مسؤولية إضافية ك مهام المدير القانوني للشركة والامتثال

يوفر سكرتير مجلس الإدارة الدعم الإداري لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة لضمان الالتزام بالقانون وتسهيل تنفيذ مهامهم.

أمين سر مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن ضمان اتباع الإجراءات الصحيحة للمجلس وإسداء المشورة للمجلس بشأن جميع المسائل القانونية وحوكمة الشركات.

١٠ . حقوق أصحاب المصالح

العاملون في الشركة لهم حقوق متساوية على النحو المبين في سياسات وإجراءات الموارد البشرية في الشركة.

وقد وافق مجلس الإدارة على سياسة الأجور والحزم التي توفر حوافز للموظفين وإدارة للشركة، وذلك بهدف أداء دائم في أفضل مصلحة للشركة.

١١ . نظام الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية (ICS) في الشركة، وقد إعتد المجلس مجموعة شاملة من الوثائق بما في ذلك الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات والمرتبات، وتوصيف الوظائف، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالي والتشغيلي لتنظيم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويضات السلطة الموجودة، أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة.

لدى شركة الميرة وظيفة التدقيق الداخلي المستقل الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة، وتمت الموافقة على الخطة السنوية للتدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق والمخاطر والتي تغطي مجالات مختلفة من عمليات الميرة. ولوظيفة التدقيق الداخلي حق الوصول في جميع الأوقات لجميع الحسابات والدفاتر والسجلات والأنظمة والممتلكات والأفراد من أجل الوفاء بمسؤوليات التدقيق فيها .

١٢ . صفقات الأطراف ذات العلاقة

للحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، يرجى الرجوع إلى ملاحظة رقم [٢٥] «الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة» من القوائم المالية المدققة والموحدة لعام ٢٠٢٠.

أي معاملات أو صفقات مع أطراف ذات علاقة متوقعة سيتم وضعها في أجندة الجمعية العامة لعرضها لموافقة المساهمين

١٣ . المدققون الخارجيون

في إجتماع الجمعية العمومية سوف يوصي مجلس الإدارة لتمديد عقد السادة « ديلويت » مدققا خارجيا لشركة الميرة، بناء على توصيات لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة، على أن يقدموا مراجعة نصف سنوية وتدقيق الحسابات في نهاية العام.

١٤ . سياسة توزيع الأرباح

إن دفع أرباح الأسهم ينشأ في ضوء توصية من مجلس الإدارة ويخضع لموافقة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وللسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠، سيوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح ٩٠٪، أي ما يعادل ٠,٩٠ ريال لكل سهم، إلى الجمعية العامة.

١٥ . سياسة المكافآت

النظام الأساسي للشركة يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ٥٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة لسنة ٢٠٢٠، كما هو منصوص في المادة ٤٢ من النظام الأساسي للشركة.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا. وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء. كما يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت.

١٦ . الإمتثال

تقوم الإدارة القانونية والامتثال في الشركة بشكل مستمر بإحاطة مجلس الإدارة والإدارة العليا عن وضع القوانين والأنظمة الجديدة أو المتغيرة. تسعى الشركة على الدوام إلى الامتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة، وتجدر الإشارة الى انه لم تقع على الشركة أي مخالفات خلال العام ٢٠٢٠، ولقد إلتزمت الميرة بقواعد الإدراج والإفصاح.

١٧ . النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية

خلال العام ٢٠٢٠، كانت الشركة طرفاً في قضية تتعلق بعضوية مجلس الإدارة. لا يزال التقاضي والطعن القضائي في موضوع هذه الدعوى جارياً، وتعتقد الشركة، بناءً على أفضل أحكامها، أن نتيجة هذه القضية لن يكون لها تأثير على المجموعة.

١٨ . إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إدارة المخاطر في الشركة وتشجيع ممارسات إدارة المخاطر المناسبة داخل الشركة. أنشأت الميرة إطار لإدارة المخاطر و وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر ، والهدف من عملية إدارة المخاطر في الشركة هو تقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على تحقيق الخطة الاستراتيجية لشركة الميرة

لدى الميرة أنظمة وسياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بإدارة المخاطر لضمان إدارة المخاطر للمخاطر. يندرج دور وظيفة إدارة المخاطر ضمن اختصاص لجنة التدقيق والمخاطر ، سيتم تعزيز عملية تخطيط التدقيق الداخلي من خلال مواءمة خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر مع ملف تعريف الشركة

عند إنشائها، وقد قام المجلس بتقييم تنفيذ الإدارة التنفيذية لنظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الجهود التي بذلت، ستواصل الشركة جهودها لضمان إستمرار الإمتثال لأحكام النظام الذي تم تقديمه حديثاً.

١٩ . سياسة الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

في حين يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة القائمة ، أعدت الميرة سياسة رسمية للتعامل مع أطراف ذات صلة تحكم المعاملات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة وتضارب المصالح المحتمل بالإضافة إلى الممارسات والإفصاحات ذات الصلة. تم الكشف عن السياسة بمجرد تبنيها ، ولم يكن هناك أي حالة تضارب في المصالح خلال العام.

٢٠ . التداول الداخلي «المطلعين»

قامت شركة الميرة بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للتداول الداخلي وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوافرة. وفي هذا السياق، تم تنفيذ عملية طلب الإفصاح من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

في العام ٢٠٢٠ قام جميع اعضاء المجلس و الإدارة العليا بالإفصاح عن جميع عمليات التداول في أسهم الشركة.

٢١ . التدقيق الداخلي

بالإضافة إلى خدماتها القائمة المقدمة، قدم التدقيق الداخلي

تقييماً موثقاً عن نظام الرقابة الداخلية بشكل أساس سنوي،

وستقوم الشركة بتوفيق الأوضاع حسب المتطلبات الجديدة من هيئة قطر للأسواق المالية، وذلك بزيادة عدد التقارير الصادرة.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه، ستستمر الشركة في جهودها لضمان الإمتثال لسياسات نظام الحوكمة.

٢٢ . الإبلاغ عن المخالفات

تم تصميم واعتماد آلية لتمكين أصحاب المصالح من الإبلاغ عن السلوك الذي يعتبر مشبوه، بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية أو ضارة للشركة، وقد تم ضمان سرية المعلومات التي وردت، وحماية المبلغين عن المخالفات. كما تم الإشراف الرسمي على هذه العملية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.

أعضاء مجلس إدارتنا



سعادة السيد / عبدالله عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي

(رئيس مجلس الإدارة معين من قبل شركة قطر القابضة)

تم تعيين سعادة السيد عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي وزيراً للبلدية والبيئية في شهر نوفمبر ٢٠١٨.

بالإضافة إلى ذلك يستمر سعادته في شغل منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة سكك الحديد القطرية (الريل)، وقد تقلد المنصب الأول منذ مارس ٢٠١١ والثاني منذ يناير ٢٠١٧.

وتحت القيادة الاستثنائية لسعادته تمكنت شركة الريل من تحقيق الهدف المنشود لتسليم المشروع مع تحقيق كامل الشفافية والحوكمة، حيث نجحت الشركة في إطلاق خدمة التشغيل التجاري لشبكة مترو الدوحة خلال شهر مايو ٢٠١٩، أي قبل سنة من التاريخ المحدد لذلك.

شغل سعادة السيد عبدالله السبيعي منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بروة، الشركة الرائدة في مجال التطوير العقاري والاستثمار في دولة قطر وذلك في الفترة ما بين أبريل ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١٤، وقبل انضمامه إلى شركة بروة، تولى سعادته منصب الرئيس التنفيذي لسميت (SMEET)، إحدى الشركات التابعة لمجموعة الديار القطرية، وعمل في الشركة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠١١. وقد تولى سعادته عدة مناصب عليا ووظائف قيادية في إدارة المشاريع منذ عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٨ في المؤسسة العامة القطرية للكهرباء (والماء كهرباء)، حيث أدار مشاريع ضخمة للبنية التحتية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

سعادة السيد عبدالله السبيعي هو عضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة الريل، كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الاستهلاكية. كما شغل فيما سبق دور عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات المميزة مثل مجموعة الديار القطرية، ومجموعة بروة، و"هوختييف" (HOCHTEIF)، والشركة القطرية لشبكة الحزمة العريضة، ومجموعة بنك بروة.

ولد سعادة السيد السبيعي في دولة قطر عام ١٩٧٥، وهو حائز على درجة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في عام ٢٠٠٦ وشهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية في عام ١٩٩٦ من جامعة قطر.

لجنة التدقيق والمخاطر هي المختصة بتلقي البلاغات.

٢٠٢٠.

٢٣. العلاقة مع المستثمرين

إلتزاماً من الإدارة بإقامة اتصال شفاف ووثيق مع المساهمين ، يمكن لجميع المساهمين وأصحاب المصلحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشركة وأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم. تقوم الشركة أيضاً بتحديث موقعها الإلكتروني مع جميع أخبار الشركة بشكل مستمر ، بالإضافة إلى تضمين هذه المعلومات في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

٢٤. المعاملة العادلة للمساهمين وحقوق التصويت

فقاً لأحكام المادة ٨ من النظام الأساسي للشركة ، والتي تنص على أن «للمساهمين حقوق متساوية ولهم جميع الحقوق الناشئة عن ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة»، جميع المساهمين متساوون ولهم الحق في المساواة ، ولا سيما الحق في التصرف في الأسهم والحصول على حصة الأرباح وحضور الجمعية العامة والمشاركة في المداولات والتصويت على قراراتها. يحق للمساهم أيضاً الوصول إلى المعلومات وطلبها بطريقة لا تضر بمصالح الشركة. يجوز لغير القطريين شراء أسهم الشركة ، بشرط ألا تتجاوز أسهمهم ٤٩٪ من أسهم الشركة.

٢٥. المساهمة في الأنشطة الاجتماعية والرياضية :

تلتزم الشركة بالمساهمة بنسبة ٢,٥٪ من أرباحها السنوية في صندوق الأنشطة الاجتماعية و الرياضية للشركات وفقاً لما يقتضيه قانون حكومة قطر. خلال السنة ، دفعت شركة الميرة مبلغ ٥ مليون ريال قطري تمثل ٢,٥٪ من أرباح الميرة لعام

٢٦. الشركات التابعة

شركة الميرة للمواد الاستهلاكية (ش.م.ق) هي الشركة الأم للشركات التالية:

- شركة الميرة القابضة «ذ.م.م»
- شركة الميرة للأسواق المركزية «ذ.م.م»
- شركة الميرة للتطوير «ذ.م.م»
- شركة الأسواق القطرية «ذ.م.م»
- شركة مكتبة الميرة «ذ.م.م»
- شركة الميرة للخدمات اللوجستية «ذ.م.م»
- شركة مار للتجارة والخدمات «ذ.م.م»

شركات زميلة في قطر

- شركة مخابز الأمراء «ذ.م.م»

شركات في الخارج

- شركة الميرة العمانية «ش.م.ع.م»
- شركة أسواق الميرة «ش.م.ع.م»

أعضاء مجلس إدارتنا



السيد / علي هلال علي عمران الكواري

(نائب رئيس مجلس الإدارة - مُعيّن من قبل شركة قطر القابضة)

يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة حصاد منذ عام ٢٠١٦.

وقد شغل الكواري عدداً من المناصب القيادية في شركة حصاد، على سبيل المثال: مدير إدارة المشاريع بالشركة قبل تولية منصب نائب الرئيس التنفيذي، كما قضى الكواري ما يقارب عشرة أعوام من حياته العملية في المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء»، حيث تقلد عدداً من المناصب القيادية منها رئيس إدارة العقود الهندسية.

الكواري حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة قطر وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة نورث هامتون في المملكة المتحدة.



الأستاذ الدكتور / خالد إبراهيم السليطي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

خالد إبراهيم السليطي - حائز على شهادة دكتوراه - ويشغل حالياً منصب المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا. في جعبته أكثر من ٢٠ سنة من الخبرة التقدمية في مناصب أكاديمية وتسويقية وإدارية تغطي العديد من القطاعات. غالباً ما يتم الاستعانة بخبرته وبرؤيته في العديد من اللجان والمجالس.

بدأ السليطي مسيرته المهنية كمدير للمعلومات وعلاقات السوق في بورصة قطر (١٩٩٨-٢٠٠٠) فيما كان يمارس دوره، في نفس الوقت، كعميد بالنيابة لكلية الأعمال والاقتصاد (١٩٩٨-٢٠٠١) وعميد شؤون الطلاب في جامعة قطر (٢٠٠٠-٢٠٠١).

شغل الدكتور السليطي، بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ ، منصب المدير العام لمعهد التنمية الإدارية وعميد الشؤون الأكاديمية في كلية أحمد بن محمد العسكرية بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.

وافق على قيادة بنك بروة كرئيس تنفيذي للجنة التوجيهية، بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩، حيث لعب دور المدير العام لشركة الاستثمار الأولى (٢٠٠٨) خلال هذه الفترة الوجيزة.

كذلك، قاد نمو «شركة التمويل الأولى» كرئيس تنفيذي لها (٢٠٠٧-٢٠١٢) ولا يزال حتى يومنا هذا أحد كبار مستشاري شركة بروة العقارية منذ عام ٢٠٠٦.

منذ العام ٢٠١٤، ارتبط اسمه بمبادرة كتارا، أولاً كمدير لشركة مطاعم كتارا (من ٢٠١٤ حتى اليوم) ، ثم مدير لشركة «تلال كتارا» (من ٢٠١٦ حتى اليوم) ثم كمدير للمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا (من ٢٠١٢ حتى اليوم).



السيد / محمد عبد الله المصطفى الهاشمي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

الهاشمي حاصل على شهادة بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال والتسويق، وتخرج من جامعة دنفر كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو المدير العام لقطاع الأعمال الخاص مجموعة الهاشمي منذ عام ٢٠٠٧ لدى السيد الهاشمي خبرات أخرى، حيث إنه مدير/محلل تسويق أول بنك قطر للتنمية الصناعية منذ ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥. كما شغل منصب مدير تطوير الأعمال في شركة الخليج للمخازن ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧، وتقلد عضوية مجلس إدارة النادي الأهلي ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

تخرج الدكتور السليطي في درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجورث، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٢) ثم نال شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، بالتحديد في قسم الشؤون المالية (١٩٩٤). حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة في التسويق من جامعة ستراثكلويد، اسكتلندا عام ١٩٩٧ وعلى درجة أستاذ مشارك في التسويق في العام ٢٠٠٤. وأكثر ما يميز السليطي هو فكره الرائد والمبتكر.

وقد ساهم الدكتور السليطي، بنشاط، كعضو في اللجنة أو كعضو مجلس إدارة، في ما يقارب عشرة كيانات محلية كما شارك في المنتديات المحلية والدولية. وهو رئيس الشبكة الدبلوماسية العامة العالمية وعضو نادي «بيتا جاما سيجما» في جامعته السابقة في الولايات المتحدة. قام بتأليف العديد من الكتب حول الخدمات المصرفية وسوق الأوراق المالية.

أبرز شهادة تقدير نالها الدكتور السليطي تمثلت باختياره ضمن قائمة أقوى ٥٠٠ شخصية في الشرق الأوسط من قبل مجلة «أرابيان بيزنس» في العام ٢٠١١، كما أنه حائز على جائزة أوسكار السياحة العربية منذ العام ٢٠١٧.

أعضاء مجلس إدارتنا



السيد / هتمي علي خليفة الهتمي



السيد / هتمي علي خليفة الهتمي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

تقلد السيد هتمي علي خليفة الهتمي العديد من المناصب القيادية في مجموعة من الشركات الرائدة في قطر بفضل خلفيته الأكاديمية في إدارة الأعمال.

يتولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة الهتمي للتطوير العقاري، التي تعد واحدة من أوائل مطوري العقارات المتخصصة في التجديد الحضري في الدوحة. وهو أيضاً عضو مجلس إدارة شركة علي بن خليفة الهتمي وشركاه وشركة الهتمي لإدارة المنشآت، تحت المجموعة التجارية التي تحمل اسم الشركة والتي شهدت نمواً مستمراً منذ تأسيسها في عام ١٩٦٣.

يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة شركة ملاح، وهي شركة مساهمة قطرية عامة تتكامل فيها حلول النقل والتوريد. وقد تولى في السابق العديد من المناصب البارزة منها: عضو مجلس إدارة شركة ناقلات، وعضو مجلس إدارة شركة الدوحة للتأمين، ورئيس مجلس إدارة النادي العربي الرياضي وشركة بروة العقارية، وعضو مجلس إدارة بنك قطر الوطني، وعضو مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية.

تم اختيار السيد هتمي علي خليفة الهتمي، ضمن قائمة الشخصيات العربية الخمسمائة الأقوى نفوذاً والأكثر تأثيراً في العالم لعام ٢٠١٢، من قبل مجلة أربيان بزنس التي تصدر باللغتين الإنجليزية والعربية في الشرق الأوسط.

الإدارة التنفيذية



السيد / عيسى خالد عيسى المسلماني

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

تقلد السيد عيسى خالد المسلماني عدداً من المناصب العليا المرموقة في القطاعين العام والخاص فهو عضو في اللجنة الدائمة للطوارئ في قطر ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ (خبير إتصالات وتقنية معلومات) ومشارك في صياغة عدة قوانين للطوارئ، وعمل مستشار لشركة أوريدو خلال ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ و رئيس قسم أنظمة الإتصالات ١٩٩٠ أوريدو.. كما شغل مناصب عدة ،كبير مهندسي نظم الإتصالات في أوريدو خلال ١٩٩٣ ،مدير نظم الإتصالات الوطنية والمشاريع ١٩٩٨ أوريدور، مدير قطاع إدارة الشبكات ٢٠٠٣ أوريدو، رئيس نظم شبكات المشاريع ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ أوريدو.

تم تعيين السيد عيسى خالد المسلماني عضو مجلس إدارة وعضو منتدب في الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية في عام ٢٠١٨

بالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة الميرة ، و قد ساهم متطوعاً في تأسيس مؤسسة الشيخ عيد الخيرية (رئيس لجنة المشاريع) ، وترأس الوفود في كثير من مهمات الإغاثة والإنسانية الدولية.و كذلك مساهم في تأسيس مركز ضيوف قطر

يجمل السيد عيسى خالد المسلماني شهادة في الهندسة الالكترونية و شهادة في إدارة الأعمال وإدارة المشاريع.

ويتمتع السيد عيسى خالد المسلماني بخبرة تفوق ٣٠ عاماً، في شراء وإدارة الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها لتعمل بنجاح.

بالإضافة إلى خبرة طويلة في تطوير الأعمال وإدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة وإيجاد الحلول المناسبة وخبرة في المفاوضات للعقود الدقيقة والمعقدة وتطوير العديد من المهندسين القطريين و كذلك تطوير أنظمة وقوانين الإتصالات وتقنية المعلومات والإدارة والجودة.. تحت قيادته العديد من الشركات الخاصة في المقاولات والتجارة والخدمات، شارك في الكثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية والمحلية و قد مثل شركة أوريدو وقطر في العديد منها.



السيد / يوسف علي العبيدان

الرئيس التنفيذي

يوسف علي العبيدان هو الرئيس التنفيذي لمجموعة الميرة. شغل هذا الرجل الرائد في إدارة الأعمال عدداً من المناصب التنفيذية العليا والرفيعة في أكبر المؤسسات القطرية، حيث قاد العمليات ونمو الأعمال التجارية في أحد أبرز الشركات المصرفية الاستثمارية في قطر، كما عمل في مجلس إدارة العديد من المنظمات المحلية والإقليمية المرموقة.

تتسم مسيرة يوسف بسلسلة من المعاملات البارزة والمهام الواسعة النطاق في قطاع الأعمال والاستثمار في قطر. قبل انضمامه إلى الميرة، شغل يوسف موقع الرئيس التنفيذي بالإنابة في «المستثمر الأول»، وهي شركة الخدمات المصرفية الاستثمارية لبنك بروة وأحد أبرز الشركات الرائدة في هذا القطاع في قطر. خلال فترة عمله في «المستثمر الأول»، برزت مهارات يوسف المحورية في الكفاءة والفعالية التشغيلية للمجموعة، وفي ابتكار المنتجات الاستثمارية ، وتوزيع المحافظ الاستثمارية والتوسع في أسواق جديدة بالإضافة إلى غيرها من الإنجازات. تحت قيادته وإدارته، أكملت المجموعة عملية إعادة هيكلتها الكبرى، وقادت العديد من المعاملات التاريخية، وأعطت أفضل أداء في أكبر مشروع استثماري للشركة.

يشغل يوسف أيضاً منصب عضو مجلس إدارة العديد من المنظمات المرموقة في قطر، وأبرزها، منصب رئيس مجلس الإدارة «تتوين» و Emaded Equipment Leasing Company ، ونائب رئيس مجلس الإدارة «سميت»، وعضو مجلس إدارة شركة الديار القطرية - مجموعة بن لادن السعودية JV وشركة Nuzul Holding وشركة «وصيف» التابعة لشركة بروة العقارية.

نال يوسف درجة البكالوريوس في العلوم المالية ثم درجة الماجستير في الآداب في التسويق والاتصالات المتكاملة من جامعة ولاية كاليفورنيا.

www.almeera.com.qa

